

## عاش المحرومون وماتت الكهرباء

### الوزير/ اللواء عصام أبو حمرة

منذ عشرين عاما والسيد نبيه بري بشخصه أو بمن يمثله تدار الكهرباء في لبنان والنتيجة مغارة لا تمتليء ولا يشبع القيمون عليها "عندهم جوع مزمن". في نهاية عام ١٩٨٨ كنت وزيرا للموارد المائية والكهربائية وكان الأستاذ نبيه بري يمارسها بفعل الوصاية السورية في الغربية. وقبل حلول الشتاء المباغت وحدوث طوفان الانهار قررت تنظيف مجاريها. فاستدعيت الملتزم صاحب الآليات الكبيرة الضرورية لتنظيف هذه المجاري كالبوكلن والجرافات وغيرها. وأبدى استعداداه وعند بحث السعر أجاب انه وفقا للائحة المعمول بها منذ ١٩٨٥ والتي يعتمدها الوزير بري لهذه الغاية. وبعد الاطلاع وضعت له سعرا مناسباً منخفضاً اذكر منه : ١٥٠٠٠ ل/ل بالساعة للبوكلن بدل ال ٣٠٠٠٠ ليرة المحددة باللائحة.

بعد أن استفسر عن طريقة الدفع وتأكد أنها مباشرة وصافية، قبل العرض. لكنه بعد أن انصرف عاد راکضا ليقول لي: "سيدنا إذا بتريد مش عارف كيف بدي فوتر لك ١٥ وللبري ٣٠ لذات العمل بذات الوسيلة؟؟"

طلبت من المدير العام الانتقال إلى الغربية وشرح الواقع للإستاذ بري ليعمل مثلنا. "أجابـه ما بقدرش، بدنا نعيش...؟" وكان مديره يوقع الفواتير بالجملة لتصفيتها والتصرف بمبالغها على هوى معاليه. فعاش المحرومون وتعمرت القصور وماتت الكهرباء.

مغارة الأستاذ في وزارة الموارد والكهرباء، نموذج لمغارات كثيرة في دولة القانون والمؤسسات! الأموال فيها توزع على أربابها من "اللبنانيين والأوصياء" هـدرا دون وجهة حق ودون أي مساءلة. فلا العمولات الباهظة المفروضة على المشتريات من محروقات وغيرها من المعدات توقفت، ولا المشاريع تنفذ كما هو مقرر، ولا الموازنات تصرف على ما هو مخصصة له، ولا الجبايات تحصل من كل "المزارع" كما هو متوجب.

لذلك نبشرهم ونؤكد لهم انه طالما دام الوضع العام في لبنان وادارة مؤسساته على ما هو عليه من فحش في الهدر وتمادي في السرقة في غياب المراقبين والمحاسبين بحكم الوصاية وارتهان السلطة، فان زيادة رسوم اشتراكات الكهرباء وزيادة تعرفتها كزيادة الضرائب بصورة عامة لن تجدي نفعا. كيس مفخوت سيبقى مفخوتا والعجز سيستمر.